التطورات الداخلية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٥٤
في كتابات محمد حسنين هيكل

الأستاذ المساعد الدكتور
علي عظم محمد الكردي
الباحث
عبدالله محيذيف ميرم فاضل
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب
Ba6118555@gmail.com

Internal developments in Egypt (1952 -1954) in the Works of Mohammed Hasanain Haykal

Asst. Prof. Dr.
Ali Adhim Mohammed Al-Kurdi
Researcher
Abdullah Mihedheef Meeram Fadhil
University of Kufa- Faculty of Arts

الخلاصة:

تكمن أهمية كتابات محمد حسنين هيكل أن المؤلف يعد شاهد عيان على أحداث عصره، إذ وثق تاريخ مرحلة مهمة من تاريخ مصر المعاصر، وكان من الشخصيات المقربة من مركز القرار السياسي بعد احداث ثورة الثالث والعشرون من تموز ١٩٥٢، مما مكنه الحصول على الوثائق المهمة التي استفاد منها في كتاباته عن تاريخ مصر المعاصر، فجاء عنوان البحث (التطورات الداخلية في مصر ١٩٥٢ – ١٩٥٤ في كتابات محمد حسنين هيكل)، لمعرفة ابرز الاحداث والتطورات التي شهدتها مصر في هذه المدة التاريخية.

الكلمات المفتاحية: تاريخ مصر، محمد حسنين هيكل، الاحزاب المصرية، العلاقات الخارجية، جمال عبد الناصر، حرب السويس، الصهيونية، حرب الاستنزاف.

Abstract:-

Lies the importance of the writings of Mohammed Hassanein Heikal fact that the author an eyewitness to the events of his day، and the fact that literature has included within them the important documents for details of those events، has a contemporary of Mohammed Hassanein Heikal covenants، the royal era، and was familiar with the conditions of Egypt and suffering experienced by the Egyptian people at the political level and social، economic، and a contemporary of the republican era where he witnessed the developments in Egypt after the revolution، as well as that he became a confidant of the political decision of the person of Gamal Abdel Nasser center.

Keywords: History of Egypt, Muhammad Hassanein Heikal, Egyptian parties, Foreign relations, Gamal Abdel Nasser, Suez War, Zionism, War of attrition.

المقدمة:ـ

قدم محمد حسنين هيكل لحقل المعرفة التاريخية إنجازاً معرفياً وفكريا كبيراً عن تاريخ مصر المعاصر، وكتب عن ثورة الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ وأهم التطورات التي حصلت في مصر بعد الثورة. يجمع محمد حسنين هيكل الى جانب موسوعته الفكرية في حقل الكتابة الصحفية والتاريخية والدراسات الاستراتيجية رصيداً غنياً من مساهمات السياسية خلال تجربته في العمل قريبا من جمال عبد الناصر، لذلك يعّد اهم الشهود لمدة مهمة في تاريخ مصر المعاصر. تكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الاول (ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢) اهم الممهدات والاسباب التي سبقت الثورة في مقدمتها تشكيل ضباط الاحرار، في حين تناول المبحث الثاني (التطورات الداخلية في مصر بعد الثورة ١٩٥٢) اهم القرارات التي اصدرها مجلس قيادة الثورة في مقدمتها قانون الاصلاح الزراعي وحل الاحزاب السياسية، واعتمدت في تابة البحث على مجموعة من المصادر في مقدمتها مؤلفات محمد حسنين هيكل لاسيما كتاب (سقوط النظام : لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة).

المبحث الأول

ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢

تصدى محمد حسنين هيكل في كتاباته لتطورات التاريخية المهمة التي حدثت في مصر في منتصف القرن العشرين، حيث شهدت مصرفي هذه الحقبة تطورات سياسية مهمه ادت الى بلورة الفكر السياسي في مصر والتي انتهت الى قيام ثورة الثالث والعشرون من تموز ١٩٥٢، وتبوء مصر مركزا قياديا مهما في الوطن العربي والعالم الثالث.

وبين هيكل ان ثورة ٢٣ تموز /يوليو ١٩٥٢ كانت وليدة عوامل ومقدمات ادت الى قيامها، ويقسمها على النحو التالي:

أولاً: السياسة البريطانية في مصر.

يبين هيكل ان السياسة التي اتبعتها بريطانيا منذ سيطرتها على مصر عام ١٨٨٢[1] اتصفت بالتعسف والتحكم بمقدرات البلد، ويوضح ان صفة الاستعلاء من السمات الغالبة لدى ممثلي

السياسة البريطانية في مصر من المعتمدين والمندوبين الساميين و سفراء تلك الدولة[٢].

ويسلط الاضواء على السياسة البريطانية في مصر اثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، حيث شهد العالم ازمة كبيرة خلال الحرب والتي انعكست على اوضاع المنطقة العربية خصوصا في مصر، ويبين ان مصر منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦[٣] كانت تحكم طبقا لنظرية **(الكرسي ذي القوائم الثلاثة)**[٤] التي وضعها مايلز لامبسون[٥] السفير البريطاني في مصر، اثناء الحرب العالمية الثانية برغم من اعلان حالة الطوارئ بقى الملك مترددا في دخول الحرب الى جانب بريطانيا، واضافة الى موقف وزارة علي ماهر [٦] التي اعلنت عن سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب[٧]، وهدف هذه السياسة تنفيذ المطلوب نصوص معاهدة ١٩٣٦ وذلك بإعلان حالة الطوارئ بموجب اتفاقية عام ١٩٣٦[٨] لاسيما ان الملك فاروق لم يكن على ثقة بان النصر في الحرب سيكون للحلفاء بسبب الانتصارات التي حققتها المانيا في أوربا، و تأثير حاشيته التي كان جلها من الإيطاليين، فأتبع الملك سياسة الاستبعاد عن الحلفاء وتقرب الى الدول المحور عن طريق طهران[٩]، مما أدى الى تدهور العلاقات البريطانية والمصرية، خصوصا عندما قامت المانيا بأرسال فيلق عسكري (الفيلق الافريقي الالماني) بقيادة الجنرال اروين روميل[١٠] الى ليبيا ومنها عبر الحدود المصرية عام ١٩٤٢، مما شكل خطرا كبيرا على الجيش البريطاني في مصر[١١].

وادت تلك الاحداث حصول ازمة سياسية بين بريطانيا والملك فاروق، حيث قام مايلز لامبسون في٢ شباط ١٩٤٢ بأرسال انذار الى الملك فاروق، ونص الانذار هو ان يقوم الملك بتكلف مصطفى النحاس [١٢] زعيم حزب الوفد بتشكيل وزارة، ويحدد هيكل اسباب التي دعت بريطانيا اختيار حزب الوفد بتشكيل الحكومة، لحصول تفاهم بين السفارة البريطانية وزعيم حزب الوفد خصوصا بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، وعلى الرغم من تراجع شعبية حزب الوفد بعد توقيع اتفاقية ١٩٣٦، إلا أنه لايزال يمثل ثقلا سياسيا عند الشعب المصري، يمكن أن تستفيد منه بريطانيا في ظروف الحرب[١٣].

حاول الملك فاروق كسب الوقت، وتظاهر بأجراء مشاورات حول الإنذار البريطاني، لكن لامبسون احس بمناورة الملك قام، بتطويق قصر عابدين بالدبابات، و بعث في الرابع من شباط ١٩٤٢ الى الملك انذار نهائي الذي هدد فيه الملك بخلعة عن العرش اذا لم يقبل

الانذار، والذي نص: **(اذا لم اعلم قبل الساعة السادسة مساء اليوم ان الملك فاروق قد كلف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة فان الملك فاروق يتحمل تبعة ما يحدث)**[١٤]، فأخضع الملك فاروق لأوامر السفير بريطاني وكلف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة[١٥].

وبين هيكل ما حدث يوم ٤ شباط / فبراير ١٩٤٢ مقدمة لقيام ثورة ٢٣ تموز /يوليو ١٩٥٢، ويقول: **(ان يوم ٤ شباط / فبراير ١٩٤٢ كان ولادة قيصرية بالجراحة فتحت الباب يوم ٢٣ تموز /يوليو ١٩٥٢ لولادة قيصرية اخرى، والاختلاف بين الولادتين هوية السلاح، ففي الاولى كان المشرط انجليزيا وفي الولادة الثانية كان المشرط مصريا..)**[١٦].

ويشير الى النتائج التي ترتبت جراء الحادث،وأهمها اهتزاز مكانة الملك فاروق الذي خرج من اطار الشعبية المزيفة التي احاطت به، وما وصلت اليه الملكية في مصر الى حالة من التدهور والانحلال، واصبح الملك مقيدا لا يستطيع التصرف حتى في الشأن الداخلي، وأصبح الوضع في مصر متجه نحو التغيير[١٧].

ثانياً: حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما ارتبط بها من قضية الاسلحة الفاسدة.

يعد هيكل حرب فلسطين من مقدمات ثورة ٢٣تموز ١٩٥٢ وما تركته من اثار على الوضع السياسي الداخلي في مصر، واهم قضية طرحت بعد حرب ١٩٤٨ هي قضية الاسلحة الفاسدة.

بعد صدور قرار اعلان قيام الدولة الاسرائيلية وانهاء الانتداب البريطاني في ١٤ايار ١٩٤٨[١٨] واعتراف الدول الكبرى بدولة اسرائيل، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية[١٩] استنكرت البلدان العربية قرار الاعلان، وقامت بأرسال الجيوش العربية الى فلسطين[٢٠]، تلك الجيوش التي تشكلت من مصر وسوريا ولبنان والعراق والاردن[٢١].

فيما يخص الجيش المصري، اشار هيكل عندما قرر الملك فاروق أرسال جيش يتألف من ثلاثة عشر الف مقاتل، واجهته مشكلة توفير الأسلحة للجيش، قام بطلب من جهات سرية بريطانية للحصول على بعض الاسلحة والذخائر من القواعد البريطانية في القناة، الا انه لم ينجح في ذلك المسعى[٢٢] توجه الى أوربا خصوصا من ايطاليا[٢٣] لعقد صفقات

لشراء الاسلحة والذخائر، والتي كانت معظمها من بقايا الحرب العالمية الثانية متروكة في العراء لسنوات او مكدسة في مخازن مهجورة مما اثرت على فاعلية تلك الاسلحة[٢٤].

طرحت قضية شراء الاسلحة الفاسدة بعد حرب فلسطين واصبحت ازمة ضمن الازمات التي ادت سقوط هيبة النظام الملكي، واتهام الملك شخصيا بتحمل مسئولية دم كثير من المصريين الذين استشهدوا في فلسطين [٢٥] لذلك يعد هيكل قضية الاسلحة الفاسدة من الاسباب التي ادت سقوط الملكية.

ثالثاً: اثار التي تركتها الحرب العالمية الثانية على مصر.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار دول الحلفاء على المحور عام ١٩٤٥[٢٦]، يوضح هيكل ان الحرب العالمية تركت اثار غيرت من الواقع السياسي الداخلي في مصر، وكما ان هذه الحرب جعلت مصر ساحة من اهم ساحات القتال وعلى ارضها دارت معركة العلمين[٢٧].

ومن أهم الأثار التي تركتها الحرب على مصر هو اخراج مصر من قوقعة العلاقة الثنائية بينها وبين بريطانيا من احتلال او حماية او معاهدة ١٩٣٦ وربطته بالعالم الخارجي، بدأت مصر علاقات مع الدول الأجنبية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية[٢٨]، لان الحرب العالمية الثانية غيرت موازين القوى العالمية والاقليمية المحيطة بمصر، ونقلت الشرق الاوسط من سيطرة امبراطوريتين (بريطانيا وفرنسا) بعد تراجع موقعهما الدولي، ووضعته في قلب الاستراتيجيات العالمية والقوى العالمية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي[٢٩].

ويبين هيكل ان السياسة التي اعتمدتها الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية هي تصفية النفوذ البريطاني واستخلاص املاكها [٣٠].

طلبت بريطانيا من الولايات المتحدة عددا من القطع البحرية بمقتضى قانون الاعارة والتأجير[٣١] لمواجهة التدمير الذي احدثته الغواصات الألمانية في الأسطول البريطاني (التجاري والعسكري)،طلبت الولايات المتحدة الامريكية بريطانيا التنازل عن كل مجموعات الجزر التابعة لها والواقعة قرب الشواطئ الامريكية[٣٢] علاوة عن تقديم بريطانيا

تسهيلات مرور في كل ارجاء الامبرطورية في مقدمتها طريق قناة السويس[٣٣].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية غيرت بريطانيا من استراتيجيتها للسيطرة على مناطق نفوذها، من استراتيجية قائمة على الحكم المباشر الى بناء علاقات قائمة على اساس الأهداف المشتركة وتنمية المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية لخدمة اهدافها الخاصة، مما دفع بالحكومات المرتبطة بريطانيا الى مسايرة تلك السياسة البريطانية، الا انه تلك السياسة فشلت وادى الى وقوع ثورة ضد الوجود البريطاني وأنظمة الحكم المرتبطة بها مثل ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر.

رابعاً: تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

عانت مصر قبل ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ من تدهور الوضع السياسي وفساد الاحزاب السياسية، حيث شهد تاريخ مصر سلسلة من الاغتيالات لشخصيات سياسة ودينية[٣٤]، ويتهم هيكل الاخوان المسلمين في عمليات الاغتيال لبعض الشخصيات السياسية لاسيما قادة الاحزاب الامة لانهم اعتبروا هؤلاء القادة مسؤولون عن الفساد في البلاد، وقيام هؤلاء القادة بزج الاخوان في السجون واستخدام معهم شتى وسائل التعذيب لنزع الاعترافات، ومن الشخصيات السياسية التي اغتالها الاخوان محمود محمد النقراشي[٣٥] الذي اصدر قرار بحل الاخوان المسلمين في ٨ كانون الاول ١٩٤٨، بسبب ما قام به الاخوان من عمليات الاغتيالات و عمليات تفجير ونسف لبعض المنشآت الأجنبية بما فيها دور السينما ونواد الليلية[٣٦].

وحدث بعد اغتيال النقراشي اسوأ الظروف يمكن تواجه النظام السياسي القائم قبل الثورة، كان الأمن مضطرب في الداخل، وكان الجيش المصري في فلسطين يواجه النكسات[٣٧]، ويصف هيكل احوال الوزارات التي تشكلت بعد مقتل النقراشي بالضعف وعدم القدرة على ضبط الأمن، وتفاقم الصرع بين الاحزاب، بعد اغتيال النقراشي كلف الملك فاروق رئيس الديوان الملكي ابراهيم عبد الهادي [٣٨] بتشكيل وزارة في ٢٨كانون الاول ١٩٤٨ واستمرت الى ٢٥ تموز ١٩٤٩، وبعدها جاءت وزارة حسين سرى[٣٩] (الاولى) من٢٥ تموز الى ٣تشرين الثاني ١٩٤٩، والثانية ٣ تشرين الثاني الى ١٢كانون الثاني ١٩٥٠ وكان اعمال وزارة حسين سري الثانية الترتيب لإجراء الانتخابات والتي فاز بها حزب

الوفد، فكلف الملك رئيسه مصطفى النحاس بتأليف الوزارة التي حكمت مصر من (١٢ كانون الثاني ١٩٥٠ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢)[٤٠].

وصف هيكل برنامج وزارة مصطفى النحاس التي تمثل الاغلبية تعديل معاهدة ١٩٣٦ واستبدالها بحيث تمهد الطريق للجلاء البريطاني عن مصر تماشيا النزعات الجماهرية ومستغلا الظروف الدولية الحرجة بسبب اشتداد الصراع الدولي (الحرب الباردة)[٤١] والاوضاع الداخلية في مصر التي وصلت الى حالة الانفجار[٤٢].

بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا وقام النحاس بطرح طلب الجلاء عن مصر، الا ان بريطانيا رفضت ذلك طلب مدعية ان اسس معاهدة ١٩٣٦ ماتزال صالحة، فانتهت المفاوضات الى طريق مسدود، مما دفع النحاس الى الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩[٤٣] من طرف مصر في الثامن شرين الاول ١٩٥١ وعقد جلسة خاصة في مجلس النواب لهذا الغرض[٤٤].

ويؤشر هيكل الموقف البريطاني من خلال بيان الحكومة البريطانية في ٩ تشرين الاول أعلنت فيه ان الحكومة البريطانية لا تعترف بقرار الحكومة المصرية في الغاء المعاهدة ولا بقانونية الاجراء، وفي ١١تشرين الاول وجهت انذارا الى الحكومة المصرية تحملها المسئولية الكاملة عن حياة الرعايا الاجانب وعن ممتلكاتهم، لان الغاء المعاهدة من جانب واحد اطلقت العنان لمشاعر معادية للأجانب[٤٥]، وعلاوة على قيامها باحتلال كل محافظات القناة (بورسعيد والإسماعلية والسويس) وهددت باحتلال دلتا النيل ودخول القاهرة اذا تعرضت حياة ومصالح الأجانب والأقليات في العاصمة المصرية للخطر[٤٦].

أعلنت الحكومة المصرية من جانبها حالة الطوارئ لمقاومة السياسة البريطانية ومواجهة إجراءات التي قامت بها في منطقة قناة السويس:

١- تشجيع العمال المصريين في القاعدة البريطانية على ترك الخدمة حتى تتعطل مرافقها الحيوية واهمها خدمة الموانئ.

٢- استدعاء السفير المصري في لندن الى القاهرة احتجاجا على التصرفات البريطانية باحتلال محافظات قناة السويس.

٣- إصدار قانون يحظر التعاون مع القاعدة البريطانية في مصر[٤٧].

وازداد تدهور العلاقة بين الطرفين عندما قامت القيادة العامة للقوات البريطانية في ٢٤ كانون الثني ١٩٥٢ بتوجيه انذار بضرورة سحب كافة القوات المصرية في منطقة السويس، بحجة عدم انضباطها وقلة خبرتها، غير ان الحكومة المصرية رفضت الانذار البريطاني، فأوجهت القيادة البريطانية في انذارا اخر في نفس اليوم بوجوب سحب الجنود المصريين وبدون سلاح وإلا فإن قوات البريطانية سوف تتولى اخراجهم بالقوة[٤٨] وجاء الرد المصري بالرفض، ونتيجة هذه المواقف المتعارضة بين الطرفين، قامت القوات البريطانية في خامس والعشرين كانون الثاني بمحاصرة مبنى محافظة الاسماعلية لإجبار مصر على قبول الانذار البريطاني، وادى ذلك الى اشتباكات بين القوات المصرية والبريطانية وحدوث مذبحة الاسماعلية التي راح ضحيتها اربعة وخمسين قتيل من قوات الأمن المصرية مقابل ثلاثة قتلى من القوات البريطانية [٤٩]، فاندلعت المظاهرات في السادس والعشرين في القاهرة ضد الوجود البريطاني احتجاجا على مذبحة الاسماعلية وقام المتظاهرين بحرق مجموعة من الاماكن تابعة للأجانب من الحانات والفنادق والمحلات تجارية، ويعد هيكل حريق القاهرة هو اليوم الذي يمكن اعتباره النهاية التاريخية للنظام الملكي في مصر[٥٠]، مما دفع الملك بإقالة حكومة النحاس في السابع والعشرين كانون الثاني وتكليف علي ماهر بتشكيل حكومة جديدة، وبين هيكل ان الفترة ما بين حريق القاهرة وقيام ثورة ٢٣ تموز /يوليو تشكلت اربعة وزارات[٥١] والتي وسعت من رقعة الفساد وتدهور اوضاع البلاد[٥٢].

عزى هيكل تلك التطورات الى الواقع الاجتماعي والاقتصادي قبل الثورة، الذي يعيشه الشعب المصري القائم على اساس الطبقية والفوارق الاجتماعية و وانفراد الاسر الحاكمة بألحكم وتبوء المناصب السياسية والاقتصادية، فضلا عن الاجانب الذين لهم حق التملك والعمل بكل حرية، في حين عاش الشعب المصري في ظل الحرمان والفقر، فقد كانت الاوضاع الاقتصادية في مصر قبيل الثورة متدهورة، ويعاني في ظل النظام الاقطاع وسيطرة الاجانب على مرافق الصناعة والتجارة، ويذكر هيكل ان الاراضي الزراعية وهي اساس الاقتصاد المصري، ويملكها احد عشر ألفا من كبار الاقطاعيين، في وقت الذي يبلغ عدد الفلاحين احد عشر مليون فلاح لا يملكون سوى قوت يومهم[٥٣].

أما المجال الصناعات، فقد كانت تحت السيطرة الاجنبية[٥٤] وكان اعتماد الصناعة في

مصر على المشاريع الصناعية الصغيرة التي كانت تتماشى مع الحرف اليدوية كونها تشكل القاعدة الاساسية لعدد من الصناعات المصرية، فضلا عن غياب الادارة فيها[٥٥]، وكان عدد العمال حوالي ثلاثة ملايين، وغالبيتهم يعملون في مجال الخدمات ويعيشون تحت ظروف عمل قاسية، ويحصلون على أجور متدنية، اما البنوك و شركات التأمين ومؤسسات التجارة الخارجية كانت كلها ملكا للأجانب من البريطانيين والفرنسيين والايطاليين[٥٦].

خامساً: تنظيم الضباط الأحرار.

كان الانضمام الى المؤسسة العسكرية في مصر مقتصرا على أبناء الامراء والنبلاء وأبناء ملاك الأراضي[٥٧]، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٣٦ بعد توقيع معاهدة الصداقة مع بريطانيا، تم فتح أبواب الكلية الحربية المصرية لقبول طلبة من أبناء المصريين من الطبقة المتوسطة، وتم تخريج دفعة الاولى عام ١٩٣٩ من الضباط المصريين مثلت النواة الاولى للجيش المصري الوطني[٥٨].

أما نشأة تنظيم ضباط الاحرار، يؤكد هيكل ان نواة الاولى لهذا التنظيم تشكلت اواخر عام ١٩٤٩ اي بعد حرب فلسطين ١٩٤٨، ويصف التنظيم بأنه عبارة عن لجنة تأسيسية متكونه من خلايا، وكان كل عضو في اللجنة التأسيسية مسؤول عن لجنة فرعية[٥٩]، وكان عدد افراد الخلية الاولى لتنظيم ضباط الاحرار تتألف من سبعة أشخاص[٦٠] وتم توسيع التنظيم بداية عام ١٩٥٠، اذ ضمت اللجنة السياسية شخصيات داخل الجيش والمجتمع، واصبحت اللجنة التأسيسية قبل قيام الثورة تضم عناصر تمثل معظم التيارات السياسية في مصر، هناك من يمثل اليسار من الشيوعيين، وفئات اخرى متعاطفة مع الاتجاه الاسلامي متمثلة بالإخوان المسلمين، وشخصيات اخرى مقربة من حزب الوفد[٦١].

استطاع تنظيم الضباط الاحرار بقيادة جمال عبد الناصر السيطرة على الجيش الذي كان احد فئات صراع بين القوى المتنافسة على الحكم، علاوة على بريطانيا التي تحاول السيطرة عليه، والملك الذي يعده ضمان للعرش لذلك كان محل صراع اذ تحاول كل الجهات بدفع مؤيد بها الى سلم القيادة [٦٢]، وبعد حادثة حريق القاهرة ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢، بدأ تنظيم الضباط الاحرار يتحرك خلال الستة شهور التي سبقت الثورة لتهيأة الاجواء الملائمة لتحقيق أهدافة، فقد قام بحملة واسعة لتوزيع المنشورات السرية تدعوا

الجيش الى استلام السلطة والقضاء على الفساد [٦٣]، ويبين هيكل كيف ان جمال عبد الناصر كان مدركا بأن الظروف كانت مهيأة لقيام بثورة، لأن مصر كانت تعيش حالة ثورية بسبب تدهور ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وصلت الى طريق مسدود بعد حادثة حريق القاهرة [٦٤] التي كانت الشرارة الاولى للقضاء على نظام الملكي واستلام السلطة في ٢٣تموز ١٩٥٢.

ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢.

يبين هيكل ان تنظيم الضباط الاحرار بقيادة جمال عبد الناصر بدأ يعد العدة لقيام بانقلاب بعد حريق القاهرة، ويقدم حقيقة ان التنظيم كان تركيزه بقيام عمليات اغتيال لقيادات سياسية تهز أعمدة النظام الملكي بما يفتح الطريق لقيام بثورة [٦٥]، إلا ان الظروف التي حصلت في مصر من التدهور السياسي وسقوط الوزارات السريع فإن لجنة القيادة في التنظيم الضباط الاحرار قررت ان تغير من خططها والعدول عن فكرة الاغتيالات وقيام بحركة عسكرية وهي السيطرة على الجيش واعلان الثورة، وهذه حقيقة يذكرها جمال عبد الناصر في كتابة (فلسفة الثورة) [٦٦]، حيث يقول: **(فكرت في اغتيال الملك وبعض رجاله الذين كانوا يعبثون بمقدساتنا..)**، وكان التنظيم يعتبر الملك والسياسيين العقبة التي تقف أمام مستقبل مصر لارتباطها ببريطانيا والغرب عموما[٦٧].

قام جمال عبد الناصر بإجراء اتصال بلواء محمد نجيب[٦٨] بداية شهر تموز ١٩٥٢ واخبره ان هناك حركة داخل الجيش وسأله اذا كان يريد الانضمام اليها كقائد للحركة، وابدى نجيب حماسة بالانضمام الى التنظيم[٦٩] وهناك عدة اسباب لاختيار محمد نجيب، لان فكرة القيام بحركة عسكرية تحتاج الى قائد من رتبة كبيرة وشخصية معروفة في الأوساط العسكرية، وكان محمد نجيب برتبة لواء يحظى بولاء الضباط الكبار الآخرين القائمين على الفرق وألوية المختلفة[٧٠]، في حين كان قائد تنظيم ضباط الاحرار جمال عبد الناصر برتبة مقدم بكباشي لذلك تم ترشيح محمد نجيب، غير ان المعضلة التي تواجه قيادة الثورة هي الاحتلال البريطاني وقواته المتواجدة في منطقة قناة السويس التي ربما تتدخل لصالح الملك في حال قيام الثورة، على الرغم من ان هيكل لا يعتقد بتدخل بريطانيا، وان فكرته تستند الى عده معطيات هي:

١- التطورات التي تشهدها منطقة الخليج وايران بسبب ثورة في ايران (تأميم النفط في ايران) وقيام الجيش الايراني احتلال محطة تكرير النفط في منطقة عبادان، مما دفع بريطانيا لتعزيز قواتها بنقل ستة كتائب عسكرية من منطقة قناة السويس الى قاعدتها في الكويت، وبتالي فأن أي تدخل عسكري بريطاني يحتاج الى شهرين لإعادة حجمة في القناة [٧١].

٢- يوجد هناك ثمانين الف عسكري بريطاني في القناة لكنهم ليسوا كلهم مقاتلين بل كان هناك مقاتلون وعمال وكتبة وعمال صيانة، وان عدد المقاتلين لم يتجاوز ثلاثين الفا[٧٢].

٣- في حال تدخل العسكري بريطاني سوف تواجه الفرقة العسكرية المصرية الموجودة في العريش وهي خلف قاعدة قناة السويس[٧٣]، وعلى الرغم من ذلك قام جمال عبد الناصر بإرسال بعض القوات في ٢٣ تموز لكي تكون خط دفاعي مؤقتا على الطرق المؤدية الى القاهرة والدلتا مهمتها تعطيل التدخل البريطاني في حال وقوعه[٧٤].

في ليلة ٢٣ تموز قامت وحدات من الجيش بقيادة جمال عبد الناصر بمحاصرة مباني الحكومية واستولت على مبني وزارة الداخلية والحربية ومبنى الاذاعة والتلفزيون في القاهرة[٧٥]، في الوقت الذي كان فيه الملك وحكومته بالإسكندرية، ويبين هيكل موقف الملك فاروق من الثورة، فقد احس بالخطر من قادة الثورة و قام باتصال بالسفير الامريكي في القاهرة جيفرسون كافري في الساعة الخامسة صباحا وطلب منه ان تساعده الولايات المتحدة الامريكية على مغادرة مصر، الا ان كافري نصح الملك ان لا يغادر البلاد وان لا يترك قصرة، ونصحه بفتح قناة اتصال مع قادة الانقلاب[٧٦] كما ان الملك فاروق لم يقدم الى طلب المساعدة من بريطانيا، بسبب الازمه التي حصلت بين بريطانيا ومصر بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ والتي تسببت في تأزم العلاقات، فضلا عن انه ليس واثقا من النوايا البريطانية تجاهه[٧٧].

طلب الملك فاروق من رئيس الوزراء نجيب الهلالي[٧٨] بالاتصال مع قادة الثورة، حيث تم الاتصال ساعة السادسة صباحا يوم ٢٣ تموز بين محمد نجيب والهلالي، واخبره ان الملك مستعد أي تعديلات يردونها داخل الجيش، واخبره استعداد حكومته اصدار

مرسوم باسم الملك بتعيين محمد نجيب قائدا عاما لقوات المسلحة، برغم موافقة محمد نجيب من عرض رئيس الوزراء الا ان جمال عبد الناصر رفض العرض واخبره بضرورة سقوط الملكية واستقالة حكومة الهلالي لأنه يعد ذلك اثباتا عمليا بأن هناك قوة جديدة في البلد(٧٩).

وفي الساعة السابعة والنصف صباحا القى محمد نجيب بيانا الى الشعب المصري واعلن فيه قيام الجيش بحركة لصالح الشعب، وطلب في البيان الملك فاروق بتنازل عن العرش لولي العهد الامير احمد فؤاد على ان يتم ذلك في موعد اقصاه الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٢٦تموز، ومغادرة البلد قبل الساعة السادسة مساء من اليوم نفسه، وفي ذلك يوم وفي الوقت الذي حدده قادة الثورة غادر الملك فاروق مصر منفيا الى ايطاليا (٨٠). وانفتح امام مصر الطريق لتعيش تجربة التغيير الثوري.

المبحث الثاني

التطورات الداخلية في مصر ١٩٥٢ ـ١٩٥٤

بعد تمكن حركة ضباط الاحرار بإسقاط النظام الملكي في ٢٣ تموز ١٩٥٢، بدأت في مصر مرحلة جديدة في مصر تتطلب اجراء تغيير حقيقي في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولان الواقع القديم لا ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة، لذلك قامت الثورة بإصدار مجموعة من القرارات لتحقيق التغيير.

قام مجلس قيادة الثورة باختيار علي ماهر لتشكيل حكومة بعد استقالة وزارة نجيب الهلالي، وان سبب اختيار علي ماهر كونه لا ينتمي لأي حزب سياسي ومواقفة المعارض من السياسة بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، فضلا انه قام بتكوين جبهة وطنية طرحت برنامج اصلاحي خلال وزارته الثانية (١٩٣٩ -١٩٤٠) (٨١)، ثم قام المجلس بإصدار مجموعة من القرارات التي شكلت المبادئ الاساسية التي جاءت بها الثورة، تضمنت قرار الاصلاح الزراعي و قرار تنظيم الاحزاب وتنظيم الإدارة للبلاد وصياغة دستور للبلاد.

أولاً: الاصلاح الزراعي.

يوضح هيكل ان الأراضي الزراعية في مصر طوال القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين محتكره من قبل الأسرة المالكة والأقطاع والاقليات الاجنبية[٨٢]، بعد قيام الثورة طرح مشروع الاصلاح الزراعي، لان الزراعة تمثل اقتصاد مصر الاساسي، ولتحقيق العدالة الاجتماعية، فقبل صدور القانون كان هناك اتجاهين، الاتجاه الاول يرى تحديد الملكية[٨٣]، واتجاه يرى اعتماد الضرائب التصاعدية في تحديد الملكية[٨٤]، قام علي ماهر بتشكيل لجنه من الفنيين لدراسة موضوع تحديد الملكية، وطرح ان تكون الحد الاقصى للملكية ٥٠٠ فدان، الا جمال عبد الناصر اعترض وقال يجب ان يكون الحد الاقصى للملكية ٥٠ فدان، ثم تم الاتفاق على ان يكون الحد الاقصى للملكية ٢٠٠ فدان[٨٥].

واصدر مجلس قيادة الثورة قانون الاصلاح الزراعي في ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٥٢، ويبين هيكل عندما اصدر قانون الاصلاح الزراعي واجه معارضة كبيرة من قبل كبار الملاك ووجهاء العائلات الاقطاعية، حيث حصلت عدة صدمات بين الفلاحين والاقطاعيين في العديد من المدن والقرى المصرية، منها في مدينة مغاغة في محافظة المينا بالصعيد، وفي قرية كمشيش في محافظة المنوفية، فضلا عن ذلك قام الاقطاعيين بتعطيل آلات الري وتوقفوا عن إمداد الفلاحين بما يحتاجونه من سماد وبذور، وقاموا برفع قضايا أمام مجلس الدولة مطالبين بإلغاء القرارات التي تم بموجبها تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي[٨٦]، وعلى الرغم من ذلك عملت الثورة على تطوير أساليب الزراعية للفلاح وتثقيفه ونزع روح التبعية في الارض التي عاشها طيل تلك الفترة[٨٧]، لذلك قامت في التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٢ بإنشاء (وزارة الارشاد) وهدفه تنوير الفلاح المصري، وتبصيره بمخاطر دودة القطن[٨٨].

ثانياً: حل الأحزاب السياسية.

أوضح هيكل ان هدف الثورة هو تحقيق امال الشعب المصري من خلال التخلص من العقبات في الداخل المتمثلة بالقصر والاحزاب، وبين واقع الاحزاب السياسية في مصر بانها لم تكن أحزابا سياسية بالمعنى الحقيقي لأنها لم تستند الى طبقة اجتماعية، لذلك كانت الاحزاب مجرد ظواهر على السطح ليس لها جذور وقواعد حقيقية وثابته وانما ارتبطت بشخصيات يعينها[٨٩]، باستثناء حزب الوفد كان اقرب الاحزاب الى الشعب[٩٠]، لأنه يمثل

جبهة وطنية، الا انه فقد شعبيته بسبب تنامي العلاقة بينه وبين السفارة البريطانية و توقيع معاهدة ١٩٣٦ وتسلمه رئاسة الوزارة بعد حادثة ٤ شباط ١٩٤٢ بدعم السفير البريطاني في القاهرة لذلك اضر بسمعته كثيرا عند الرأي العام المصري علاوة على الانقسام بين صفوفه قبيل الثورة[٩١]، والى جانب الاحزاب كانت اخوان المسلمون يمثلون التيار الديني، فيما كان الحزب الشيوعي والتنظيمات القومية والاتجاه العلماني في مصر[٩٢].

أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوم في حادي والثلاثين تموز ١٩٥٢ مرسوما، طالب فيه قيادات الاحزاب بتطهير نفسها، ووضع برامج واضحة الاهداف، ثم اصدر مرسوم اخر خاص بتنظيم الاحزاب في التاسع من ايلول يلزم قادة الاحزاب تقديم طلب الى وزارة الداخلية للحصول على الاجازة للحد من النشاط السياسي لهذا الاحزاب التي شكلت عقبة امام التغيير والقرارات التي اتخذتها حكومة الثورة، فعندما صدر قانون الاصلاح الزراعي وقفت الاحزاب ضد القانون لان غالبية شخصيات الاحزاب من ابناء الطبقة الغنية وملاك الاراضي، مما دفع مجلس قيادة الثورة بإصدار قانون بحل الاحزاب في السابع عشر كانون الثاني ١٩٥٣، ولم يلق اي مقاومة مما كشف عن ضعف الاحزاب وانتهاء دورها[٩٣]، وبعد توقف الحياة الحزبية بادرت حكومة الثورة في الثالث والعشرين كانون الثاني١٩٥٣ بتشكيل تنظيم (هيئة تحرير)[٩٤] المنبر السياسي الوحيد في مصر.

أما الشيوعيين[٩٥] والاخوان المسلمين، اتخذا موقفا معاديا من الثورة منذ البداية الى حد صدام، والذي انتهى اعتقال كل من انتسب الى التيار الشيوعي والقاء بهم في السجون حيث وصل عدد المعتقلين ٢٥٢ معتقلا عام ١٩٥٥ وبذلك استطاعت الثورة احتواء التيار الشيوعي[٩٦].

أما الاخوان المسلمين يعتبر هيكل وضعهم مختلف عن الاحزاب الاخرى، لتبنيهم أساليب نضالية، اذ كانوا ينادون بإصلاح الدولة ويحاربون الفساد وقاموا بإرسال متطوعين في حرب فلسطين، الا ان الاخوان المسلمين في السنوات الاخيرة قبل الثورة اتجهوا نحو التطرف وقاموا بعمليات اغتيال لشخصيات سياسية وتبنت عمليات ارهابية أخرى[٩٧].

أشار هيكل احتواء العناصر الحزبية النشطة تم عن طريق الحظر الرسمي للحياة الحزبية، لكن الأمر مع الاخوان المسلمين كان مختلف، فعندما صدر قرار حل اخوان

المسلمين في الرابع عشر كانون الثاني ١٩٥٤ جعلت احتواءها بواسطة أسلوب الحظر أمرا أكثر صعوبة، بسبب التنظيم السري الذي اعتمدته حركة الاخوان المسلمين، الا ان الدولة استغلت حادثة المنشية [٩٨] التي حصلت في السادس والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٤ فرصة لاتخاذ اجراء لاتخاذ اجراء صارم ضد الاخوان قام بمحاكمة ما يزيد ٨٠٠ من أعضاء الاخوان الذين تم اعتقالهم بعد حاثة المنشية من المدنيين، فيما تمت محاكمة ٢٥٠ من اعضاء الجيش المصري بتهمة الانتماء الى التنظيم الاخوان المسلمين[٩٩].

وبهذه الطريقة تم القضاء على نشاط الاحزاب السياسية، واتبعت حكومة الثورة سياسة الحزب الواحد.

ثالثاً: تنظيم النظام الاداري.

واجهت حكومة الثورة مشاكل عديدة، منها مشكلة الجهاز الاداري، ويصف هيكل أوضاع الجهاز الاداري قبل قيام الثورة، كانت الجهاز الاداري يحمل في اعماقه رواسب متراكمة من اللوائح وقوانين املتها الظروف، وكانت الادارة اداة لخدمة الطبقة الحاكمة واتباعهم، وكان الموظفين الذين يعملون في الادارة في خدمة السلطة[١٠٠].

ادركت قيادة الثورة ان الدولة تحتاج الى نظام اداري يتوافق مع فكر ومبادئ الثورة، ولأنها لا تستطيع ان تعتمد على جهاز الاداري القديم الذي ورثته ليكون اداتها في التنفيذ سياستها، وان الدولة تحتاج الى تدبير سليم لموارده يحسن تنميتها و توجيهها، وتلك المسالة كانت مرتبطة بنظام الاداري[١٠١].

واجهت الثورة صراع بين طبقتي جهاز الاداري القديم والجديد، قامت حكومة الثورة لتخلص من مشكلة الادارة اهمال القوانين الرسمية القديمة واستبدالها بقوانين جديدة، فتح ابواب الجهاز الاداري لمشاركة الشعب فيه، كما قامت مجلسين لإدارة الانتاج والخدمات للنهوض بواقع الاقتصادي والاجتماعي[١٠٢].

الخاتمة:ـ

تكمن اهمية كتابات محمد حسنين هيكل كون كاتبها شاهد عيان لأحداث عصرة، وكون تلك المؤلفات قد ضمت في ثناياها وثائق مهمة عن تفاصيل تلك الاحداث، قد عاصر

محمد حسنين هيكل عهدين، عهد الملكي، وكان مطلعا على احوال مصر والمعاناة التي عاشها الشعب المصري على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعاصر العهد الجمهوري حيث شهد التطورات التي حصلت في مصر بعد الثورة، علاوة انه اصبح من المقربين من مركز القرار السياسي المتمثل بشخص جمال عبد الناصر.

هوامش البحث

(١) بدأت السيطرة البريطانية على مصر عام ١٨٨٢ بعد قيام الملك فؤاد بطلب مساعدة البريطانية للقضاء على ثورة احمد عرابي التي قامت عام ١٨٨١، استجاب بريطانيا لطلب الملك وقامت بريطانيا بغزو القاهرة، ووقعت معركة التل الكبير بين قوات البريطانية والقوات المصرية بقيادة احمد عرابي في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٨٨٢ انتهت بهزيمة احمد عرابي وعودة الملك فؤاد الى القصر. ينظر: عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر مصر والعراق، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ت)، ص ١٦٠.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس...، ص٣٥-٣٦.

(٣) وهي الاتفاقية التي عقدتها الحكومة المصرية برئاسة مصطفى النحاس في ذلك العام وبين الحكومة البريطانية التي يمثلها مايلز لامبسون الذي كان يشغل منصب السفير (١٩٣٤-١٩٤٦)، حيث بدأت في ٢ اذار ١٩٣٦ في القاهرة وانتهى الاعداد لمشروع معاهدة تم توقيعها في لندن في ٢٦ اب ١٩٣٦. للمزيد ينظر: عبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩)، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩)،ج٣،ص٢٤ ؛ عادل حسن الفرطوسي، تاريخ الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية الآداب - قسم التاريخ، ٢٠٠٦)، ص ٢٣٠.

(٤) تعني السلطات الثلاث المتنفذة في مصر وهي (السفارة البريطانية) و (القصر الملكي) و (حزب الوفد)، ينظر: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة)، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٥) مايلز لامبسون (١٨٨٠ - ١٩٦٤): ولد بإسكتلندا، و دخل وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٠٣ وتدرج في المناصب في الوزارة الخارجية البريطانية، وأصبح السفير البريطاني في مصر لمدة ١٢ سنة (١٩٣٤-١٩٤٦)،وحصل على لقب اللورد تقديرا لجهوده في الحرب العالمية الثانية، ولقب نفسه (اللورد كيلرن). للمزيد ينظر: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٧ ؛ هيكل، سقوط نظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة)،ص ٦١.

(٦) علي ماهر) ١٨٨١ - ١٩٦٠): محامي وسياسي مصري، حصل على القانون في عام ١٩٠٣ في جامعة القاهرة، وعلى الدكتوراه في القانون من فرنسا، شغل اربعة مرات منصب رئاسة الوزراء اولا (١٩٣٠-١٩٣٦)، وثانية (١٩٣٩ -١٩٤٠)، وثالثة (٢٧ كانون الاول١٩٥٢ - ١ اذار ١٩٥٢)، والثالثة (٢٤ تموز١٩٥٢ -

٧ ايلول ١٩٥٢). للمزيد ينظر: ميسون فياض ذرب العبادي، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية التربية – قسم التاريخ)، ص ٤- ٧.

(٧) يونان لبيب رزق، ادارة سياسة مصر الخارجية (١٩٣٦ – ١٩٤٢)، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد ٥٠، سنة ١٩٧٧، ص ٢٨.

(٨) محمد حسنين هيكل، سقوط نظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة)، ط٢، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣)، ص ٢١.

(٩) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ٣٣

(١٠)اروين روميل (١٨٩١-١٩٤٤): ولد في المانيا والتحق بالمدرسة الحربية في دانتزيغ وتخرج منها عام ١٩١٢ برتبة ملازم ثاني، والتحق بكتيبة مدفعية خلال الحرب العالمية الاولى، خلال المدة من ١٩١٨ – ١٩٣٤ تنقل في قيادة عدد من افواج المدفعية والمشاة، عام ١٩٣٨ نقل روميل الى وزارة الحرب برتبة عقيد، عام ١٩٤٢ اصبح القائد الاعلى لجيش الالماني وايطالي في افريقيا، وتوفي عام ١٩٤٤ بعد اتهامه بتأمر ضد هتلر واعطي السم ومات منتحرا، ينظر: بسام العسيلي، فون ايروين روميل، (بيروت: دار النفائس،١٩٨٨)، ص ٥-٦-١٧.

(١١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٣-٣٤.

(١٢) مصطفى النحاس (١٨٧٦ – ١٩٦٥): محامي وسياسي مصري، حصل على شهادة القانون عام ١٩٠٠، ساهم في تأسيس حزب الوفد، تولى منصب رئاسة الوزراء ثلاثة مرات اخرها عام (١٩٥٠ – ١٩٥٢)،للمزيد ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٣١١.

(١٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس...، ص ٣٢ ؛ عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، (القاهرة: مركز الطباعة الحديثة، د.ت) ج٢، ص ٢٠٥-٢٠٧.

(١٤) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس...، ٣٣.

(١٥) منال عباس كاظم الخفاجي، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦- ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية التربية – قسم التاريخ)، ص ١٦٨-١٦٩.

(١٦) محمد حسنين هيكل، سقوط النظام...، ص ١٣.

(١٧) نفس المصدر، ص ٤٣١.

(١٨) جاسب عبد الحسين صيهود الخفاجي، موقف الصحافة العراقية من الصراع العربي الصهيوني ١٩٤٨-١٩٦٧ (دراسة تحليلية)،اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الآداب – قسم التاريخ،٢٠٠١)، ص ٧٥.

(١٩) د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة ٤٨٥٠ /٣١١، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ع /١٣/٣٣٧/١٣٥٠ في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٤٨،الموضوع:موقف الحكومة الامريكية من القضية الفلسطينية، و ٩، ص ١٢٣.

(٢٠) د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة ٤٨٥٠ /٣١١، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ع / ٤٨٥/١٣٢٤ في ٢٦ /حزيران /يونيو ١٩٨٤، الموضوع: قضية فلسطين في اللجنة السياسية للجامعة العربية، بدون رقم عدد الوثيقة، بدون صفحة.

(٢١) نمير طه ياسين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (عمان: دار الفكر،٢٠٠٩)،ص٢٢٩.

(٢٢) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل...، ج١، ص ٢٧٤.

(٢٣) اثناء الحرب العالمية الثانية كدس الحلفاء العتاد والاسلحة استعدادا لغزو ايطاليا من الجنوب الى الشمال، لكن ملك ايطاليا فكتور عمانوئيل قام باعتقال بينوتي موسولين واعلن استسلام ايطاليا عام ١٩٤٣، بقيت مواقع كثيرة في ايطاليا لاتزال مزدحمة بمخازن السلاح والذخيرة، واصبح هناك سوقا مفتوحة لبيع الاسلحة، ينظر: سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة، ص ٣٥٧.

(٢٤)محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، ج١، ص ٢٧٥.

(٢٥) محمد حسنين هيكل: سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة، ص٣٥٨.

(٢٦) كونثر بلو نتريت، المشير فون رونشتد واسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة: محمود شيت خطاب، ط١٢،(بغداد: دار العربية الصحافة والسياسة، ص ٢٤.،١٩٨٩)، ص ٢٠٥- ٢٠٧.

(٢٧) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، ص ٢٤.

(٢٨) ظاهر محمد صكر الحسناوي، مصر في الاستراتيجية الامريكية ١٩٤٥ - ١٩٥٢، (ليبيا: دار الجماهرية العربية الليبية، ١٩٩٩)، ص ٢٧٦.

(٢٩) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، ص ٢٤.

(٣٠) هنري كيسنجر، العقيدة الاستراتيجية الامريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة حازم طالب مشتاق، (بغداد: دار واسط للدراسات والنشر،١٩٨٧)،ص٦٣.

(٣١) صدر القانون الاعارة والتأجير في ١١ اذار /مارس ١٩٤١،و نص ان تقوم الولايات المتحدة بتقديم من مال والسلاح والمواد الأخرى على سبيل الإعارة والتأجير لدول تساهم في الدفاع عن الامن القومي الامريكي، وبلغ مقدار ما دفعته الولايات المتحدة من أموال بموجب هذا القانون المرسوم هذا (٥١) مليار دولار كانت حصة بريطانيا وحدها (٣١) مليار دولار. وقد انتهى العمل بهذا المرسوم في أيار ١٩٤٥، ينظر: محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية - الامريكية ١٩٦٤- ١٩٧٥ (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل: كلية التربية - قسم التاريخ، ٢٠٠٢)، ص ٥٣.

(٣٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٧.

(٣٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٨.

(٣٤) من الشخصيات السياسية والدينية البارزة التي قتلت (علي ماهر عام ١٩٤٥،محمود فهمي النقراشي ١٩٤٨، حسن البنا ١٩٤٩) للمزيد ينظر: محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة)، ص ١٧٤- ٢١٢.

(٣٥) محمود فهمي النقراشي (١٨٨٨-١٩٤٨): تخرج من جامعة نوتنجهام في بريطانيا ١٩٠٩، وعمل مدرسا في وزارة المعارف ١٩١٩ وشارك في ثورة ١٩١٩، تولى الوزارة مرتين الاولى بعد اغتيال احمد ماهر ١٩٤٥، وثانية عام ١٩٤٦ وبقى حتى اغتيل في ٢٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٤٨. ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٧٠ .

(٣٦) محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة)، ص ٢١٠.

(٣٧) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، (القاهرة: مطابع المصرية العامة للكتاب،١٩٧٢)، ص ٢٧١.

(٣٨) ابراهيم عبد الهادي (١٩٠٠- ١٩٨١): اشتهر بنشاطه الطلابي وكان يقود المظاهرات ضد الانكليز، وشارك في ثورة ١٩١٩ وسجن وحكم عليه بالأشغال الشاقة واطلق سراحه عام ١٩٢٤، وثم وزيرا للشئون البرلمانية في وزارة علي ماهر ١٩٣٩، ثم وزيرا للصناعة والتجارة عام ١٩٤٠، وعين وزيرا للمالية في وزارة محمود فهمي النقراشي عام ١٩٤٦، وتولى رئاسة الديوان الملكي في عام ١٩٤٧، وأصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٤٨. ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٨٨.

(٣٩) حسين سري (١٨٩٢ - ١٩٦٠): حصل على دبلوم في الهندسة من لندن عام ١٩١٥ وتخصص في شؤون الري، عين وزيرا لأول مرة في وزارة الاشغال عام ١٩٢٨، ثم وزيرا للمالية وبعدها انتقل واصبح وزيرا للمواصلات، تولى رئاسة الوزراء لأول مرة في عام ١٩٤٠. ينظر: يونان لبيب، المصدر نفسه، ص ٤٢٦.

(٤٠) طه سعد عثمان، من تاريخ عمال مصر، (القاهرة: دار المأمون، د.ت)، ج٢، ص ١٨١.

(٤١) الحرب الباردة: وهي الحرب الغير مباشرة بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، بدأت الحرب عام ١٩٤٧ وانتهت عام ١٩٩١ بانهيار الاتحاد السوفيتي، للمزيد ينظر بطرس بطرس غالي، التدخل العسكري الامريكي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد ٧، سنة الثالثة، ١٩٦٧، ص ٢٩.

(٤٢) محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو لازمة)، ص ٣٧٤.

(٤٣) وهي اتفاقية الحكم الثنائي لإدارة شؤون السودان، ووقعت بين مصر وبريطانيا في ١٩ كانون الثاني /يناير١٨٩٩، وأهم ما جاء في الاتفاقية: رفع العلم البريطاني والمصري في السودان، وان يكون الحاكم العام في السودان بريطانيا ومساعدة حاكم مصري، وان تتحمل مصر نفقات السودان كافة، بمقابل إلغاء الامتيازات الأجنبية، وفي ٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٥١ قام مصطفى النحاس إلغاء الاتفاقية وأصبح السودان تحت حكم المصري: للمزيد ينظر: أماني الطويل العلاقات المصرية -السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٢)، ص ١٩-٢٣.

(٤٤) محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة)،ص٣٧٨.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٨٠.

(٤٦) المصدر نفسة، ص٣٨١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤١٩.

(٤٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس...، ص ١٢٥.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٥١) وزارة علي ماهر، وزارة احمد نجيب الهلالي، وزارة حسين سري، وزارة احمد نجيب الهلالي والتي تشكلت يوم ٢١ تموز /يوليو ١٩٥٢أي قبل الثورة بيومين. للمزيد ينظر: محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة)،ص٥٠١.

(٥٢) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، ص ٤٥.

(٥٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس...، ص٦٦.

(٥٤) المصدر نفسة، ص ٦٦.

(٥٥) عاصم احمد الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، (القاهرة: د. م، ١٩٧٦.)، ص١٨٤.

(٥٦) محمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، ص ٨٠.

(٥٧) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس...، ص ١٤١.

(٥٨) محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة)،ص ٤٠٢.

(٥٩) محمد حسنين هيكل، بصراحة عن عبد الناصر، ص٣٣.

(٦٠) (البكباشي جمال عبد الناصر، والبكباشي عبد المنعم عبد الرؤوف، والرائد أركان الحرب عبد الحكيم عامر، والرائد حسن عثمان، والنقيب خالد محي الدين، والرائد اركان الحرب كمال الدين حسين، العقيد حسن تهام) للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٦٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس...، ص ١٤٢.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٦٥) محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمه)، ص ٥٥٣.

(٦٦) يتضمن الكتاب افكار جمال عبد الناصر وفلسفته في التغيير، وقام بصياغة الكتاب محمد حسنين هيكل وصدر عام الطبعة الاولى عام ١٩٥٣.

(٦٧) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، د.ت)، ص ٣٥.

(٦٨) محمد نجيب (١٩٠١ -١٩٨٤): سياسي وعسكري مصري، ولد في السودان ونشأ في القاهرة، حصل على القانون من جامعة القاهرة عام ١٩٢٧، واشترط في حرب فلسطين، واصبح اول رئيس للجمهورية بعد=

قيام ثورة ١٩٥٢، ثم حصل خلاف بينه وبين جمال عبد الناصر فأقيل من جميع مناصبة ووضع تحت الإقامة الجبرية. للمزيد ينظر: فؤاد صالح السيد، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٥٣-٣٥٤.

(٦٩) محمد حسنين هيكل، بصراحة عن عبد الناصر، ص ٢٢.

(٧٠) عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤،(القاهرة: مطبعة اطلس،١٩٧٥)،ص١٥٧.

(٧١) محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ لازمه)، ص ٥١٣.

(٧٢) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، ص ٤٨.

(٧٣)محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ لازمه)، ص٥١٤.

(٧٤) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس...، ص ١٤٥.

(٧٥) عائشة راتب، ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، (القاهرة: دار النهضة،١٩٦٤)، ٩١.

(٧٦) محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمه)،ص ٥٧١.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٥٧٢.

(٧٨) نجيب الهلالي (١٨٩١ - ١٩٥٨): محامي وسياسي مصري، حصل على شهادة القانون من جامعة القاهرة عام ١٩١٢، وانضم الى حزب الوفد، وتقلد وزارة المعارف في عامي ١٩٣٧ - ١٩٤٦، تولى رئاسة الوزراء مرتين عام ١٩٥٢، وكانت وزراته الثانية مدتها يوم واحد التي استقالت بعد قيام ثورة ١٩٥٢،للمزيد ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٥٢٠.

(٧٩) فؤاد مطر، بصرحة عن عبدالناصر، ص٢٦-٢٧.

(٨٠) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس...، ص١٤٤.

(٨١) للمزيد ينظر: ميسون فياض ذرب العباد، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية، ص ٢٤١- ٢٥١.

(٨٢) محمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، ص ٨٠ ؛ جريدة الاهرام، ٢٨ /٢ / ١٩٦٤.

(٨٣) الفدان: وحدة قياس الاراضي وتبلغ ٤٢٠٠ متر مربع.

(٨٤) محمد حسنين هيكل، بصراحة عن عبد الناصر، ص ٥٢.

(٨٥)محمد حسنين هيكل، بصراحة عن عبد الناصر، ص ٥٤.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٥٤ ؛ عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر، ط٢، (القاهرة: مطبعة اطلس، ١٩٧٥)،ص ١١٢- ١١٣.

(٨٧) جريدة الاهرام، بصراحة، ٢٨ / ٢ ١٩٦٤.

(٨٨) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر...،ص ٨٨.

(٨٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس...،ص٦٤ ؛ عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، (بيروت: دار الميسرة، د.ت)، ص ٥٣ ؛ صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١)، ص١١٢ -١١٣.

(٩٠) محمد حسنين هيكل، بصراحة عن عبد الناصر، ص ٥٧.

(٩١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٦٤-٦٥.

(٩٢) محمد حسنين هيكل، بصراحة عن عبد الناصر، ص ٥٧ ؛ محمد حسنين هيكل، سقوط النظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمه)، ص ٣٦٥.

(٩٣) محمد حسنين هيكل، بصراحة عن عبد الناصر...، ص ٥٨ ؛ رءوف عباس، الأحزاب المصرية ١٩٢٢-١٩٥٣، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢)،ص ٣٤١.

(٩٤) تنظيم حكومي يضم نخبة من السياسيين والمثقفين والضباط، و تشكل البديل للأحزاب التي الغيت، وهي بمثابة جهازا لحشد المواطنين لمؤازرة حركة التنظيم وتولى جمال عبد الناصر السكرتير العام للهيئة، ينظر: مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر (دراسة حالة للنخبة الوزارية)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٥٠.

(٩٥)الشيوعية: وهي النظرية سياسية واقتصادية واجتماعية التي طرحها كارل ماركس (٨١٨-١٨٨٣) عام ١٨٤٨ مع فريدريك إ نجلز، وتعتبر الشيوعية مرحلة من مراحل التطور التاريخي بعد الاشتراكية، وتستند في نظريتها الى محو الطبقية في المجتمع وانهاء دور الحكومة فيه والغاء الملكية الخاصة إلغاء تاما في الحقلين الإنتاجي والاستهلاكي، اما كيفية انتشار التيار الشيوعي في مصر، بعد قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧، قامت القيادة الروسية بزعامة لينين بنشر افكار الماركسية، كانوا يرسلون مندبو الكومنترن (منظمة شيوعية تضم الأحزاب الشيوعية العالمية ومقرها في موسكو) الى عدة مناطق في العالم لبث افكار الشيوعية، تأسس اول حزب شيوعي في مصر عام ١٩٢٠ للمزيد ينظر: فريدريك إ نجلز، موجز رأس المال، ترجمة فالح عبد الجبار، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٣)، ص ١٧-١٨ ؛ صلاح حسن، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث (الحركات الماركسية) ١٩٢٠-١٩٩٠، (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠١)، ص ١٤.

(٩٦) محمد حسنين هيكل، بصراحة عن عبد الناصر، ص ٥٨ ؛ هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، ص ٧١ ؛ عبد العظيم رمضان، قصة عبد الناصر والشيوعيين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٨)،ج١،ص ٣٣.

(٩٧) محمد حسنين هيكل، بصراحة عن عبد الناصر، ص ٥٧.

(٩٨) محاولة اغتيال فاشلة للرئيس جمال عبد الناصر قام بها أحد اعضاء جماعة الاخوان المسلمين ويدعى محمود عبد اللطيف اغتياله، عندما كان يلقي خطابا في الاسكندرية، وعلى الرغم من فشل المحاولة، الا انها كانت السبب المباشر في تغير مصير العلاقة بين عبد الناصر والاخوان اذ اتبع عبد الناصر سياسة العنف والقى الكثير من الاخوان في السجون. للمزيد ينظر: مايسة الجمل، المصدر السابق، ص ٤٩ ؛ أحمد عبد المجيد، الاخوان وعبد الناصر، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١)، ص٣٧.

(٩٩) عباس خامه يار، ايران والاخوان المسلمين (دراسة في عوامل الالتقاء والافتراق)، عبد الأمير الساعدي، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٧)، ص ١٧٩.

(١٠٠) جريدة الاهرام، بصراحة، ١٣ /٦ /١٩٦٤.

(١٠١) جريدة الاهرام، بصراحة، ٣/٦ /١٩٦٤.

(١٠٢) المصدر نفسه.

قائمة المصادر والمراجع

- **الوثائق الغير منشورة.**
- د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة ٤٨٥٠ /٣١١، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ع /١٣/٣٣٧/١٣٥٠ في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٤٨،الموضوع:موقف الحكومة الامريكية من القضية الفلسطينية.
- د.ك.و، ملفات البلاط، الملفة ٤٨٥٠ /٣١١، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ع / ٤٨٥/١٣٢٤ في ٢٦ /حزيران /يونيو ١٩٨٤، الموضوع: قضية فلسطين في اللجنة السياسية للجامعة العربية.
- **كتب محمد حسنين هيكل.**
- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة)، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦).
- .....، سقوط نظام (لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة)، ط٢، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣).
- .....، لمصر لا لعبد الناصر، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧).
- **الرسائل والاطاريح**
- عادل حسن الفرطوسي، تاريخ الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية الآداب – قسم التاريخ، ٢٠٠٦).
- ميسون فياض ذرب العبادي، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية التربية – قسم التاريخ).
- منال عباس كاظم الخفاجي، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦- ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية التربية – قسم التاريخ).
- محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية – الامريكية ١٩٦٤- ١٩٧٥ (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل: كلية التربية – قسم التاريخ، ٢٠٠٢).

- **الكتب العربية والمعربة.**
- أحمد عبد المجيد، الاخوان وعبد الناصر، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١)العامة للكتاب،١٩٩٨)،ج١.
- أماني الطويل العلاقات المصرية -السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٢).
- بسام العسيلي، فون ايروين روميل، (بيروت: دار النفائس،١٩٨٨).
- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، د.ت).
- عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر مصر والعراق، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ت).
- عبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩١٩)، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩)،ج٣.
- عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، (القاهرة: مركز الطباعة الحديثة، د.ت) ج٢.
- عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤،(القاهرة: مطبعة اطلس،١٩٧٥).
- عبد العظيم رمضان، قصة عبد الناصر والشيوعيين، (القاهرة: الهيئة المصرية، ١٩٩٨)، ج٢.
- عاصم احمد الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، (القاهرة: د. م، ١٩٧٦.).
- عائشة راتب، ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، (القاهرة: دار النهضة،١٩٦٤).
- عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر،(بيروت: دار الميسرة، د.ت).
- عباس خامه يار، ايران والاخوان المسلمين (دراسة في عوامل الالتقاء والافتراق)، ترجمة عبد الأمير الساعدي، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٧).
- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢،(القاهرة: مطابع المصرية العامة للكتاب،١٩٧٢).
- طه سعد عثمان، من تاريخ عمال مصر، (القاهرة: دار المأمون، د.ت)، ج٢.
- ظاهر محمد صكر الحسناوي، مصر في الاستراتيجية الامريكية ١٩٤٥ - ١٩٥٢، (ليبيا: دار الجماهرية العربية الليبية، ١٩٩٩).
- كونثر بلو نتريت، المشير فون رونشتد واسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة: محمود شيت خطاب، ط١٢،(بغداد: دار العربية الصحافة والسياسة،١٩٨٩).
- فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٨).
- فريدريك إ نجلز، موجز رأس المال، ترجمة فالح عبد الجبار، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٣).
- صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١).

- صلاح حسن، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث (الحركات الماركسية) ١٩٢٠-١٩٩٠، (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠١).
- رءوف عباس، الأحزاب المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢).
- مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر (دراسة حالة للنخبة الوزارية)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).
- نمير طه ياسين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (عمان: دار الفكر،٢٠٠٩).
- هنري كيسنجر، العقيدة الاستراتيجية الامريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة حازم طالب مشتاق، (بغداد: دار واسط للدراسات والنشر،١٩٨٧).

- **الصحف والمجلات.**

الصحف:

١- الاهرام.

المجلات:

١- السياسة الدولية